مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/4/29

القوة الجوية العراقية بين الردع الإقليمي وصناعة الاستقرار

علي نجات

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

القوة الجوية العراقية بين الردع الإقليمي وصناعة الاستقرار

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الامنية والعسكرية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع /الأمن والدفاع، السياسة الداخلية والخارجية

علي نجات / كاتب وباحث أكاديمي، متخصص في شؤون الشرق الأوسط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة

تُعدّ القوة الجوية أحد أهم مرتكزات السيادة الوطنية والأمن القومي في الفكر الاستراتيجي المعاصر، ولا سيما بالنسبة للدول التي تقع في بيئات جيوسياسية معقّدة وتشهد تداخلاً حاداً في المصالح الإقليمية والدولية، كما هو حال جمهورية العراق. فبالنظر إلى الموقع الجغرافي-السياسي والجيو-جوي الفريد للعراق، الواقع في قلب غرب آسيا وعلى تقاطع المسارات الحيوية للطاقة والنقل والصراع، تتجلّى الأهمية الاستثنائية للقوة الجوية بوصفها أداة ردع، ووسيلة ضبط للأمن، وعنصراً حاسماً في صناعة الاستقرار الإقليمي.

لقد أكّد مفكرو الجيوسياسة الكلاسيكيون والمعاصرون، أمثال هالفورد ماكيندر ونيكولاس سبايكمان وسيفرسكي، أن السيطرة على المناطق الهلالية المحيطة بالهارتلاند، والتي يُعدّ العراق جزءاً محورياً منها، تمثل مفتاح النفوذ في النظام الدولي. وفي هذا السياق، يكتسب المجال الجوي العراقي بُعداً استراتيجياً خاصاً، إذ إن التفوق الجوي فوق العراق لا يقتصر أثره على موازين القوى العسكرية فحسب، بل يمتد ليؤثر في معادلات الردع الإقليمي، وتدفقات الطاقة، واستقرار الشرق الأوسط بأسره.

ومن منظور نظريات القوة الجوية، لا سيما نظرية «القوة الجوية مفتاح البقاء» التي طرحها سيفرسكي، فإن امتلاك قدرة فعّالة على السيطرة الجوية يمكّن الدولة من فرض إرادتها الاستراتيجية وتقليص هامش التهديدات الخارجية. إلا أن الواقع العراقي بعد عام 2003

شهد تراجعاً حاداً في القدرات الجوية والدفاعية، ما أدى إلى اعتماد بنيوي على التحالفات الخارجية في حماية الأجواء، وفتح المجال أمام خروقات متكررة أخلّت بمفهوم السيادة الفعلية، وحوّلت المجال الجوي العراقي إلى ساحة تنافس مفتوحة بين القوى الإقليمية والدولية.

وفي ظل التحولات العميقة في طبيعة التهديدات الأمنية المعاصرة، التي لم تعد تقتصر على الحروب التقليدية، بل تشمل الطائرات المسيّرة، والصواريخ الدقيقة والذكية، والضربات العابرة للحدود، بات تعزيز القوة الجوية العراقية ضرورة استراتيجية لا تحتمل التأجيل. فالقوة الجوية لم تعد مجرد أداة قتالية تُستخدم في زمن الحرب، بل أصبحت عنصراً وقائياً مركزياً في منظومة الردع، وأداة لصناعة الاستقرار، ومنع انزلاق الإقليم إلى دوامات صراع أوسع.

وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل موقع القوة الجوية العراقية بين وظيفتي الردع الإقليمي وصناعة الاستقرار، من خلال استعراض الأهمية الجيوسياسية والجيوجوية للعراق، وتتبع تطور مفهوم القوة الجوية في الفكر العسكري، وتقييم واقع القدرات الجوية والدفاعية العراقية، فضلاً عن بحث متطلبات بناء قوة جوية متكاملة قادرة على تثبيت السيادة الوطنية، وتقليص الاعتماد الأمني على الخارج، وتحويل العراق من ساحة صراع إلى فاعل إقليمي متوازن في معادلات الأمن والاستقرار.

1. القوة الجوية والردع في السياق الجيوسياسي المعاصر

تشكل القوة الجوية أحد المفاهيم المركزية في الفكر العسكري والاستراتيجي المعاصر، لما تمتلكه من قدرة فريدة على التأثير السريع والعميق في موازين القوة، وعلى تحقيق الردع وحماية السيادة الوطنية دون الحاجة إلى انخراط برّي واسع النطاق. وقد تطوّر هذا المفهوم تاريخياً ضمن سياقات نظرية وعملياتية متعددة، انعكست بشكل مباشر على فهم دور القوة الجوية في الأمن القومي والاستقرار الإقليمي.

أولاً: تطور مفهوم القوة الجوية في الفكر العسكري

خلال فترة الحرب الباردة، ساد في الفكر الدفاعي الغربي تصور ضيّق نسبياً لمفهوم القوة الجوية الاستراتيجية، حيث جرى ربطها بصورة شبه حصرية بالقاذفات بعيدة المدى والأسلحة النووية العابرة للقارات، واعتُبرت أداة حاسمة مخصصة لسيناريوهات الحرب الشاملة بين القوى العظمى. وفي المقابل، صُنّفت القدرات الجوية الأخرى، التي اقتصر دورها على دعم القوات البرية في العمليات التكتيكية باستخدام الأسلحة التقليدية، ضمن إطار القوة الجوية التكتيكية أو قوة مسرح العمليات. وأدّى هذا التصنيف الثنائي إلى تقليص الاهتمام، لدى العديد من المنظّرين العسكريين وحتى داخل المؤسسات الجوية نفسها، بالقدرة الكامنة للقوة الجوية التقليدية على إحداث تأثيرات استراتيجية مستقلة، خارج إطار الاندماج الكامل مع القوات البرية. غير أنّ هذا التصور بدأ يشهد تحوّلاً تدريجياً منذ ثمانينيات القرن العشرين،

مع إدراك متزايد بأن التطورات التقنية، ولا سيما في مجالات الذخائر الموجهة بدقة، وأنظمة الاستشعار المتقدمة، والقيادة والسيطرة، قادرة على إحداث نقلة نوعية في الدور الاستراتيجي للقوة الجوية التقليدية. وقد مثّلت حرب الخليج عام 1991 نقطة تحوّل مفصلية في هذا السياق، حيث أظهرت العمليات الجوية المكثفة مستوى غير مسبوق من الفاعلية والتأثير الاستراتيجي مقارنة بالحروب السابقة منذ فيتنام. فقد أسهم تحقيق التفوق والسيطرة الجوية منذ الساعات الأولى لعملية «عاصفة الصحراء» في شلّ القدرات العسكرية العراقية، وتدمير مراكز القيادة والسيطرة، وإضعاف القدرة القتالية للقوات البرية، ما مهّد الطريق لانتصار بري سريع وحاسم.[1]

ورغم أن التقييمات الأولية لتلك الحرب ركّزت على الطابع المشترك للعمليات، وعزت النجاح إلى التنسيق بين أفرع القوات المتحالفة، إلا أن الجدل النظري استمر حول ما إذا كانت الحرب قد مثّلت مجرد تتويج لنضج القوة الجوية، أم أنها دشّنت نموذجاً جديداً للحرب يعكس تحولاً جوهرياً في التفكير الاستراتيجي العسكري، حيث أصبحت القوة الجوية عنصراً قيادياً لا تابعاً.

ثانياً: القوة الجوية بوصفها أداة ردع استراتيجية

في إطار نظرية الردع، لا تُعدّ القوة الجوية مجرد وسيلة قتالية تُستخدم عند اندلاع الحرب، بل تمثل أداة وقائية تهدف أساساً إلى منع الصراع من خلال رفع كلفة أي عمل عدائي محتمل. فالقدرة على

1. Lambeth, B. S. The Unseen War: Allied Air Power and the Takedown of Saddam Hussein. Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2013, P.43.

فرض السيطرة الجوية، أو حتى حرمان الخصم منها، تشكل رسالة استراتيجية واضحة مفادها أن أي انتهاك للسيادة أو تهديد للأمن الوطني سيقابل برد سريع ودقيق وعالي التأثير.

وتكتسب القوة الجوية أهمية خاصة في بيئات أمنية معقدة، تتسم بتعدد الفواعل وتداخل التهديدات، كما هو الحال في الشرق الأوسط. ففي مثل هذه البيئات، يصبح الردع الجوي أكثر مرونة وفاعلية من الردع التقليدي البري، نظراً لقدرته على التعامل مع طيف واسع من التهديدات، بما في ذلك الطائرات المقاتلة، والطائرات المسيّرة، والصواريخ المجنحة، والضربات العابرة للحدود.

ولا يسعى هذا الطرح إلى الزعم بأن القوة الجوية وحدها قادرة على حسم الحروب أو تحقيق الأمن الشامل، إذ إن تنوع البيئات العملياتية والسيناريوهات المحتملة يجعل من الصعب تعميم هذا الاستنتاج. غير أن التطورات الحديثة في مجال الحرب الجوية منحت القوة الجوية قدرة متزايدة على إحداث تأثيرات استراتيجية مستقلة، لا سيما في مواجهة الخصوم غير النظاميين، من خلال تقليص المخاطر على القوات الصديقة، وتسريع وتيرة العمليات، وخفض الكلفة البشرية والمادية للنزاعات المسلحة.

ثالثاً: البعد الجيو-جوي للقوة الجوية في نظريات الأمن

يتقاطع مفهوم القوة الجوية مع الجغرافيا السياسية من خلال ما يُعرف بـ«البعد الجيوجوي»، الذي يربط بين السيطرة على المجال الجوي والتحكم في الفضاءات الاستراتيجية الحيوية. وفي هذا

السياق، يؤكد منظّرون مثل ماكيندر وسبايكمان وسافرستكي أن السيطرة على المناطق المحورية، ولا سيما تلك الواقعة ضمن الهلال الداخلي للهارتلاند، لا يمكن تحقيقها أو الحفاظ عليها دون تفوق جوي فعّال.

وبناءً على ذلك، تصبح القوة الجوية عنصراً بنيوياً في تحقيق السيادة الفعلية، إذ إن الدولة التي تعجز عن مراقبة مجالها الجوي والدفاع عنه والاستجابة السريعة للتهديدات داخله، تكون قد فقدت أحد الأبعاد الأساسية لسيادتها الوطنية. ومن هنا، لا تُفهم القوة الجوية فقط كأداة عسكرية، بل كرافعة استراتيجية تسهم في صناعة الاستقرار الإقليمي ومنع تحوّل الدول إلى ساحات مفتوحة للصراعات بالوكالة.

ينطلق هذا الإطار النظري من فرضية أساسية مفادها أن القوة الجوية، في شكلها الحديث والمتكامل، تمثل أداة مركزية لتحقيق الردع، وحماية السيادة، والمساهمة في الاستقرار الإقليمي، لا سيما في البيئات الجيوسياسية الحساسة. وعليه، فإن دراسة القوة الجوية العراقية لا يمكن أن تنحصر في بعدها العملياتي أو التسليحي، بل يجب أن تُقارب ضمن منظومة نظرية أوسع، تربط بين الجغرافيا، والردع، والتحولات في طبيعة التهديدات، ودور القوة الجوية في إعادة تشكيل موازين القوة في الإقليم.

2. الموقع الجيو-جوي والجيوسياسي للعراق

يقع العراق في قلب منطقة غرب آسيا، على مفترق الطرق الاستراتيجية الأكثر أهمية في المنطقة، ما يمنحه موقعاً حساساً واستراتيجياً للغاية. هذا الموقع الفريد يجعل العراق نقطة محورية في التطورات الجيوسياسية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي. فالقرب الجغرافي للعراق من دول الغنية بالنفط، وعلاقاته المتشابكة مع تركيا، إيران، سوريا، والأردن، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى طرق النقل وموارد الطاقة الحيوية، يجعله عنصراً رئيسياً في معادلات القوة العالمية. لذلك، ينظر المحللون والخبراء في مجالات الجيوسياسة والأمن والاستراتيجية إلى العراق دائماً كنقطة مركزية في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والدولية.

وفقاً للنظريات الكلاسيكية في الجيوسياسة، مثل رؤى نيكولاس سبايكمان وهالفورد ماكيندر وسافرستكي، يُصنَّف العراق ضمن إطار نظرية «الهارتلاند» والمناطق الاستراتيجية المحيطة به. وتشير هذه النظريات إلى أن المناطق الهلالية المحيطة بقلب أوراسيا، والتي تشمل العراق، تلعب دوراً حاسماً في تحديد القوة والنفوذ العالمي. بمعنى آخر، فإن السيطرة على العراق تمنح القدرة على التأثير الكبير في مسار النظام الدولي، باعتباره جزءاً من الهلال الداخلي أو الأطراف الاستراتيجية للهارتلاند، ما يمكن الدولة المسيطرة من التحكم في طرق الطاقة والنقل والمراكز السكانية الحيوية، وبالتالي رفع أهميته من مجرد دولة إقليمية إلى لاعب محوري على المستوى العالمي.

قدّم هالفورد ماكيندر (1861–1947)، عالم الجيوسياسة البارز، في عام 1904 نظريته حول الهارتلاند (قلب العالم) والمناطق المحيطة به، موضحاً أن السيطرة على المناطق الاستراتيجية كالتي يضمها العراق تعادل السيطرة على النظام العالمي بأسره. وقد توقع ماكيندر أن أي قوة تتمكن من السيطرة على هذه المناطق ستحظى بموقع استراتيجي عالمي، يجمع بين موارد الطاقة والبنية التحتية الحيوية والحدود الحساسة مع الدول المجاورة، ما يمنح العراق مكانة متميزة في الصراعات الجيوسياسية.

من ناحية أخرى، أكد سافرستكي، المفكر الروسي، على أهمية العراق من منظور القوة الجوية والجيوجوية، معتبراً أنه نقطة استراتيجية عالمية حيوية. ففي نظريته الشهيرة «القوة الجوية، مفتاح البقاء»، شدد على أن التفوق الجوي في سماء العراق يمنح الدولة القدرة على ممارسة النفوذ والسيطرة على النظام الدولي، ويحول المجال الجوي للعراق إلى أداة استراتيجية تمتد تأثيراتها إلى ما هو أبعد من القدرات العسكرية التقليدية.[2]

وقد تزداد أهمية الموقع الجيوجوي للعراق في ضوء التطورات الحديثة في الحروب الجوية واستخدام الأسلحة الدقيقة والتكنولوجيا المتقدمة، إذ أصبح العراق نقطة حاسمة لتخطيط العمليات العسكرية والسيطرة على طرق النقل والاستراتيجيات الإقليمية. وأي تغيّر في الوضع الأمني أو العسكري للعراق يؤثر مباشرة على تدفقات

2. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، بغداد: شركة اياد للطباعة، 1988، ص 42.

الطاقة والملاحة وتوازن القوى الإقليمية والدولية، مما يجعل العراق لاعباً محورياً ليس فقط على المستوى الإقليمي، بل على المسرح الجيوجوي والاستراتيجي العالمي.

3. تاريخ وأهمية القوة الجوية العراقية

القوة الجوية العراقية تشكل أحد الفروع الرئيسية الثلاثة للقوات المسلحة العراقية، وتختص بالعمليات الجوية القتالية. تأسست هذه القوة في عام 1931، بعد ست سنوات من إنشاء القوات المسلحة العراقية على يد الانتداب البريطاني، تحت إشراف سلاح الجو الملكي البريطاني، بهدف تنظيم الطيران العسكري والسيطرة على القدرات الجوية العثمانية السابقة. وكان أول الطيارين العراقيين هم من الطيارين العثمانيين الذين عينتهم السلطات البريطانية.

استقلت القوة الجوية مع الجيش العراقي في عام 1936، لكنها عادت إلى السيطرة البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث استخدمت بريطانيا قدراتها لتحقيق مصالحها في المنطقة. قبل الثورة الإيرانية عام 1979، كانت القوة الجوية العراقية متأخرة مقارنة بسلاح الجو الإيراني الملكي، إلا أن الحكومة العراقية في عهد صدام حسين شرعت في تطوير القوة الجوية بشكل كبير، فارتفع عدد الطائرات المقاتلة إلى 332 طائرة في السنة الأولى من الحرب العراقية–الإيرانية، وزاد إلى أكثر من 500 طائرة بحلول نهاية الحرب.

ويُذكر أن العراق احتل منذ مطلع السبعينيات مراتب متقدمة بين دول الشرق الأوسط في مجال منظومات الدفاع الجوي وصواريخ الذكية، حيث كان جزء منها يُصنَّع محلياً والجزء الآخر يُستورد من الاتحاد السوفييتي السابق ودول أخرى مثل يوغسلافيا وفرنسا، وكان العدد الإجمالي حينها يتجاوز 16 ألف صاروخ من طراز سام الروسي، رولان الفرنسي، وحطين والقادسية العراقيين، بمدى يصل إلى أكثر من 20 ألف قدم. كما كان يمتلك العراق مدافع موجهة عيار 57 ملم بمدى 10 آلاف قدم.

لكن بعد حرب الخليج عام 1991، تراجع العراق إلى مراتب متأخرة بسبب الضربات المركزة لقوات التحالف على البنى التحتية للجيش العراقي السابق والتي استهدفت معظم منظومات الدفاع الجوي. وعقب الغزو الأمريكي والبريطاني للعراق عام 2003، تم حل سلاح الصواريخ ومنظومة الدفاع الجوي، كبقية تشكيلات الجيش، واستُحدثت منظومة جديدة على أنقاض القديمة مجهزة بأنظمة صواريخ أمريكية محدودة مثل هاوك وأفينجر ورادارات قصيرة المدى.

بعد عام 2003، ومع إعادة بناء الجيش العراقي، واجهت القوة الجوية تحديات كبيرة بسبب الاعتماد على التحالفات الخارجية لحماية الأجواء الوطنية، فضلاً عن الحاجة إلى تحديث المعدات والكوادر البشرية. فخلال عهد صدام حسين، طوّر العراق نظام دفاع جوي متكامل وهائل بمساعدة فرنسا والاتحاد السوفياتي. ثم تقلّصت هذه الشبكة بشكل كبير خلال حرب الخليج عام 1991 ولم تنجح في استعادة قوتها

أبداً، لكن العراق ما زال يواجه اليوم تحدياً متعدد الجبهات في مجال الدفاع الجوي، وهو: إسرائيل، الولايات المتحدة، تركيا وإيران.[3]

وفي بداية عام 2024، أكدت خلية الإعلام الأمني وجود خطط لتطوير سلاحي طيران الجيش والقوة الجوية والدفاع الجوي، بدعم من القائد العام للقوات المسلحة، اللواء محمد شياع السوداني. وأوضح اللواء تحسين الخفاجي أن تطوير هذه القدرات يسهم في تعزيز القدرة على الردع ومتابعة الإرهاب وفرض إرادة الدولة، وأن العراق يسعى لتحقيق التفوق الجوي في العمليات العسكرية الحديثة.[4]

وعلى صعيد المقارنة الإقليمية والدولية، تحتل القوة الجوية العراقية المرتبة العاشرة عربياً والرابعة والسبعين عالمياً لعام 2024 وفق تصنيف مجلة " "CEOWORLD" الأمريكية، في حين تتصدر السعودية ومصر دول المنطقة من حيث القوة الجوية. تؤكد هذه التصنيفات على أهمية تعزيز القدرات الجوية العراقية ليس فقط للدفاع عن السيادة الوطنية، بل أيضاً للعب دور فاعل في استقرار المنطقة وتحقيق الردع الإقليمي.[5]

---

3. Michael Knights, Farzin Nadimi, raq's Air Defense Conundrum: Options for U.S. Policy, Sep 12, 2019, available, https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mdlt-aldfa-aljwy-fy-alraq-khyarat-llsyast-alamrykyt

4. «الإعلام الأمني خطط مدعومة من القائد العام لتطوير قدرات سلاح الجو والدفاع الجوي»، وكالة الأنباء العراقية (واع)، 19 يناير 2024، الرابط: https://ina.iq /ar/security/201511

5. CEOWORLD. Global Air Powers Ranking 2025. CEOWORLD magazine. Report ranking Iraq 10th among Arab states and 74th globally in air power. 2025, Retrieved from https://ceoworld.biz

إن تحليل تطور القوة الجوية العراقية يظهر بوضوح أن الاستثمار في التحديث المستمر للمنصات القتالية، منظومات الدفاع الجوي، قدرات الإنذار المبكر، والتدريب المتقدم للكوادر، يمثل ضرورة استراتيجية لضمان الأمن الوطني والحفاظ على التوازن الإقليمي. كما أن امتلاك قدرة جوية متقدمة يتيح للعراق أداء دور الدولة الحاجز الفاعلة، ما يقلل من التدخل الخارجي ويعزز النفوذ في معادلات الأمن الإقليمي.

4. قدرات الدفاع الجوي للجيش العراقي

كانت منظومة الدفاع الجوي للجيش العراقي في عهد نظام صدام حسين تُعد واحدة من أثقل وأكبر منظومات الدفاع الجوي في العالم، إذ اعتمدت بصورة أساسية على أنظمة من صنع الاتحاد السوفيتي السابق وفرنسا. غير أن هذه البنية الدفاعية تعرّضت لأضرار جسيمة خلال عملية «عاصفة الصحراء» عام 1991، كما دُمّرت بشكل شبه كامل مع سقوط نظام صدام حسين عام 2003. ولسنوات طويلة، تولّت الولايات المتحدة وحلفاؤها مهمة حماية الأجواء العراقية، إلا أنه ومع مرور الوقت وتشكيل الجيش العراقي الجديد، بدأت وحدات الدفاع الجوي بالتبلور، وشرعت بغداد في عملية إعادة بناء هذه القوات وتجهيزها.

أولاً: الرادارات وأنظمة المراقبة

في المرحلة الأولى، ركّز العراق على الحصول على أنظمة الرادار والكشف لمراقبة أجوائه. وكانت الخطوة الأولى في هذا المسار شراء رادارات من طراز AN/TPS-77 الأمريكية. وتُعد هذه الرادارات من النوع ثلاثي الأبعاد، وتعمل بتقنية المصفوفة الطورية النشطة، وفي نطاق التردد L، مع قدرة على البحث والكشف عن الأهداف على مسافات تتجاوز 400 كيلومتر. كما تتمتع بقدرة على نقل المعلومات إلى وحدات الدفاع الجوي، بما يسهم في رفع الجاهزية والقدرة على الاشتباك مع الأهداف.

وخلال السنوات الأخيرة، وبسبب المشكلات المختلفة التي واجهها العراق في الحصول على المعدات العسكرية من الولايات المتحدة وروسيا لأسباب سياسية، فضلاً عن انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا، اتجهت بغداد إلى البحث عن مصادر بديلة لتأمين احتياجاتها التسليحية، وكان من بينها فرنسا.

ومنذ صيف عام 2022، بدأت فرنسا بتسليم منظومات رادارية من طراز GM403 إلى العراق. وتُعد هذه المنظومة من إنتاج شركة «تاليس» الفرنسية، وقد صدّرت باريس إلى بغداد أحد أكثر منتجاتها تطوراً في هذا المجال. ويُعد GM403 نظام رادار ثلاثي الأبعاد يعمل بتقنية المصفوفة الطورية النشطة في نطاق التردد S، ويتمتع بمقاومة عالية جداً للحرب الإلكترونية، كما يمتلك قدرة على مراقبة محيطه بزاوية 360 درجة، حتى مسافات تتجاوز 400 كيلومتر، وعلى ارتفاع

يقارب 18 كيلومتراً. ويمكن نشر هذا الرادار إما بشكل ثابت على الأرض، أو تركيبه على شاحنات مختلفة واستخدامه بصورة متحركة. وفي الوقت نفسه، أجرى العراق خلال السنوات الماضية مفاوضات موسّعة لشراء منتج راداري آخر من شركة «تاليس» الفرنسية، وتشير التقارير إلى أنه من المقرر تسليم عدد غير محدد من هذه الأنظمة إلى العراق في المستقبل.

ويُعد رادار GM200 من بين المنتجات المتقدمة الأخرى لشركة «تاليس»، ويتمتع بمواصفات قريبة من رادار GM403 فهذا الرادار ثلاثي الأبعاد، ويعمل بتقنية المصفوفة الطورية النشطة، ويوفر تغطية بزاوية 360 درجة، وقدرة رصد حتى ارتفاع 18 كيلومتراً، غير أن مداه يقتصر على نحو 250 كيلومتراً. وبوجه عام، فإن تسليم هذه الرادارات يمنح العراق قدرة مقبولة على مراقبة أجوائه، ورصد أهداف مثل الطائرات، والطائرات المسيّرة، وبعض أنواع الصواريخ المجنحة.

ثانياً: المنظومات التسليحية للدفاع الجوي العراقي

أما فيما يتعلق بالتصدي للتهديدات الجوية، فلا يزال وضع العراق محدوداً نسبياً، وتسعى بغداد إلى إحداث تغيير جذري في هذا المجال. وبصورة عامة، تشمل القدرات الحالية للدفاع الجوي العراقي ما يلي:

- منظومة الدفاع الجوي القصير المدى «أفنجر» الأمريكية
- صواريخ الدفاع الجوي المحمولة على الكتف من طراز «إيغلا-إس» الروسية

- منظومة الدفاع الجوي «بانتسير-إس1» الروسية

تُعرف منظومة «أفنجر» بالرمز AN/TWQ-1، وهي في الأساس مركبة مدرعة خفيفة من طراز «هامفي» مجهزة بقواذف لصواريخ «ستينغر» القصيرة المدى والمحمولة على الكتف. وتشير التقديرات إلى أن العراق يمتلك نحو 100 منظومة من هذا النوع. وتحمل المركبة ثمانية صواريخ «ستينغر» موزعة على حاويتين رباعيتين، إضافة إلى رشاش ثقيل عيار 12.7 ملم. ويتمتع صاروخ «ستينغر» بقدرة اشتباك مع الأهداف على مدى يقارب 5 كيلومترات، وارتفاع يتراوح بين 3500 و4000 متر. ويعتمد الصاروخ على التوجيه الحراري، إذ يقفل على البصمة الحرارية الصادرة عن الهدف، وتزيد سرعته على ضعفي سرعة الصوت. ويبلغ وزن الرأس الحربي لصاروخ «ستينغر» نحو 3 كيلوغرامات، ويعمل إما بالاصطدام المباشر أو بالانفجار قرب الهدف. وتضم منظومة «أفنجر» نظاماً للتحكم في النيران، ومقياس مسافة ليزرياً، وكاميرا حرارية للبحث والتصويب. وقد أظهرت تجربة استخدام هذه المنظومة في الحرب الروسية–الأوكرانية أنها خيار مناسب للتعامل مع المروحيات، والطائرات المسيّرة، والصواريخ المجنحة.

أما السلاح الآخر في ترسانة الدفاع الجوي العراقي فهو صواريخ «إيغلا-إس» المحمولة على الكتف من صنع روسي، وهي تعتمد، مثل «ستينغر»، على التوجيه الحراري. وتُعد هذه الصواريخ من بين أكثر الأنظمة المحمولة تطوراً في روسيا، وقادرة على الاشتباك مع أهداف تشمل المروحيات، والطائرات، والطائرات المسيّرة، والصواريخ المجنحة. وقد أظهرت صواريخ «إيغلا»، حتى في نسخها الأقدم، أداءً

فعالاً خلال الحرب الروسية–الأوكرانية ضد التهديدات المنخفضة الارتفاع، مثل الطائرات المسيّرة والصواريخ المجنحة. وتتمتع هذه الصواريخ بمدى يزيد على 5 كيلومترات، وارتفاع اشتباك يبلغ 3.5 كيلومتر، وتصل سرعتها إلى نحو ضعفي سرعة الصوت، فيما يزن رأسها الحربي نحو 2.5 كيلوغرام.

أما المنظومة الأخرى المتوافرة لدى العراق فهي منظومة الدفاع الجوي المتحركة «بانتسير-إس1» الروسية، حيث تشير روايات إلى امتلاك العراق ما بين 30 و40 منظومة من هذا النوع، دون إعلان رسمي عن العدد الدقيق. وتُعد «بانتسير-إس1» حالياً من أكثر أنظمة الدفاع الجوي تطوراً في الخدمة لدى العراق. وهي منظومة ذاتية الحركة مثبتة على شاحنة، تضم أنظمة الكشف (الرادار والبصريات) وأنظمة التسليح (المدافع والصواريخ) ضمن منصة واحدة.

وتحتوي المنظومة على مدفعين عيار 30 ملم، بمعدل إطلاق يصل إلى 5 آلاف طلقة في الدقيقة، إضافة إلى 12 صاروخاً موجّهاً رادارياً. ويبلغ مدى هذه الصواريخ نحو 20 إلى 30 كيلومتراً، وتصل سرعتها إلى نحو ثلاثة أضعاف سرعة الصوت، فيما يزن رأسها الحربي 20 كيلوغراماً، ويصل ارتفاع الاشتباك إلى نحو 15 كيلومتراً.

وتستخدم المنظومة رادارين، أحدهما للكشف والتعقب، والآخر للتحكم في النيران، وكلاهما من نوع المصفوفة الطورية غير النشطة، ويُقدّر مدى الكشف بنحو 40 كيلومتراً. وسجّلت منظومة «بانتسير» إحدى حالات الاعتراض والتدمير القليلة والناجحة في تاريخ الدفاع

الجوي العراقي الحديث. ففي 29 أغسطس 2024، وفي محيط مدينة كركوك شمال العراق، تمكّنت منظومة «بانتسير» عراقية من رصد وإسقاط طائرة مسيّرة ثقيلة للاستطلاع والهجوم من طراز «أكسونغور» تركية الصنع، تابعة للقوات المسلحة التركية. ويُعد هذا الحدث من أبرز، وربما الوحيد، من النجاحات القتالية للدفاع الجوي العراقي الحديث منذ سقوط نظام صدام حسين.[6]

5. التعاون الدولي في تطوير منظومة الدفاع الجوي العراقي

تُعد منظومة الدفاع الجوي عنصراً أساسياً في تعزيز الأمن القومي العراقي، نظراً لموقع العراق الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعله ملتقى للطرق الحيوية للطاقة والملاحة، وحدوده الطويلة مع دول تمتلك قدرات جوية متقدمة. وتأتي الجهود العراقية لتطوير منظومة الدفاع الجوي ضمن استراتيجية شاملة لتعزيز الردع الوطني وحماية السيادة الجوية، وتقليل الاعتماد على القوات والتحالفات الأجنبية. ففي السنوات الأخيرة، ولا سيما بين عامي 2024 و2026، سعى العراق إلى تعزيز قدراته في مجالي القوة الجوية والدفاع الجوي من خلال إبرام مجموعة من العقود العسكرية والتعاون مع عدة دول. ويعتمد هذا التوجه بشكل أساسي على تنويع مصادر التسليح والتركيز على بناء منظومات دفاع جوي حديثة قادرة على سد الثغرات السابقة.

6 .«نظرة شاملة على قدرات الدفاع الجوي للجيش العراقي»، ميدل ايست نيوز، 16 ديسمبر 2025.

أولاً: الولايات المتحدة

خلال آب/أغسطس 2013، طلب العراق شراء منظومة دفاع جوي متكاملة أمريكية الصنع بكلفة 2,4 مليار دولار، بهدف نشرها بحلول عام 2020. وتضمّنت هذه الصفقة ثلاث مدفعيات صواريخ أرض-جو من نوع «هوك 21» تحلّق على ارتفاعات متوسطة وذات مدى اشتباك يتراوح بين 35 و56 كلم، بالإضافة إلى أربعين منظومة دفاع جوي من نوع «أفنجر» تستخدم الرشاشات والصواريخ لضرب أهداف من على ارتفاع منخفض يصل إلى 8 كلم كحد أقصى، ورادارات مراقبة متصلة بها، وأنظمة قيادة وتحكم، ومراكز عمليات تحت الأرض، إلى جانب التدريب. ولكن، حتى الآن لم يتم تسليم سوى منظومات «أفنجر» بينما لا يزال ما تبقى من الصفقة قيد الانتظار. ومع أن القوات العراقية تسلّمت منذ ذلك الحين العديد من المقاتلات الجديدة من نوع «أف-16 آي كيو»، إلا أن عدم إعطاء الحكومة العراقية أولوية لمسألة الدفاع الجوي خلال الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي وتباطؤ وتيرة المبيعات العسكرية الأمريكية إلى الخارج حالا دون دعم تلك الطائرات بإمكانيات فعالة لرصد التهديدات بالرادارات واعتراضها.

وفي هذا السياق، تسلّم العراق عدداً من طائرات الهليكوبتر التدريبية من طراز بيل 505 من الولايات المتحدة، بهدف تعزيز قدرات تدريب الطيارين، وهو ما يعكس إدراكاً لأهمية الاستثمار في العنصر البشري إلى جانب المعدات. وأعلنت وزارة الدفاع، 13 تشرين الأول 2025، عن استقبال الدفعة الثانية من الطائرات المروحية (بيل 505)

الأمريكية في قاعدة الشهيد العميد محمد علاء الجوية (بلد سابقا) في محافظة صلاح الدين. وطائرة (بيل 505) هي مروحية خفيفة حديثة متعددة المهام، تم تصنيعها في أمريكا بواسطة شركة بيل للمروحيات وتُستخدم على نطاق واسع في مهام التدريب، والنقل الشخصي وكبار الشخصيات، وخدمات مشاهدة المعالم، وتطبيقات إنفاذ القانون. ويُعد العراق من بين الدول المشغلة لها، حيث تسلمت قيادة طيران الجيش العراقي 7 مروحيات من هذا الطراز في تموز 2024، ضمن عقد لشراء 15 مروحية.[7]

ثانياً: روسيا

يتلقى العراق المنظومات الروسية بصورة منتظمة منذ عام 2014. ووفقاً لـ«معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام»، طلب العراق عام 2012 حوالي 48 منظومة دفاع جوي متنقلة صاروخية-مدفعية من نوع «بانتسير-إس 1»، يبلغ نطاق اشتباكها 12 كلم، ومماثلة لمنظومة «أفنجر»، إضافة إلى 1200 قذيفة صاروخية خاصة بها، و500 «منظومة دفاع جوي محمولة» من نوع «إيغلا-إس»، منها ما يُطلق من الكتف ومنها ما يُركَّب على الآليات.

لكن أي صفقات شراء مستقبلية أخرى من روسيا ستخلّف ثلاث تبعات سلبية على العراق. أولاً، أبدت روسيا تلكؤاً في منح الجهات التي تشتري صواريخ أرض–جو، مثل سوريا، السيطرة الكاملة على مثل هذه المنظومات، كما أنها أخّرت تدريب الطواقم المحلية عليها. ثانياً،

7 .«وزارة الدفاع تعلن استلام الدفعة الثانية من المروحيات الأمريكية»، بغداد اليوم، 13 تشرين الأول 2025.

حتى منظومات «أس-300» التي تشغّلها طواقم روسية والتي تم نشرها في سوريا لم تردع الضربات الجوية الإسرائيلية ضد القوات الإيرانية المتواجدة هناك. ثالثاً، يستوجب «قانون مكافحة خصوم أمريكا من خلال العقوبات» أن تحدّ واشنطن من تعاونها العسكري مع العراق إذا أقدم على شراء أسلحة من روسيا. وقد تؤدي العقوبات المترتبة على ذلك إلى الإضرار بالعلاقة الدفاعية الثنائية بين البلدين، وإعاقة الدعم الأمريكي للعراق على صعيد مقاتلات «أف-16 آي كيو»، وصواريخ جو-جو، والرادارات، وغيرها من التقنيات الحساسة.

وقد شهدت العلاقة العراقية-الروسية تطوراً ملحوظاً في مجال الدفاع الجوي خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد انتهاء الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي واعادة بناء الجيش العراقي. وفقاً لمصادر عسكرية عراقية، فقد أبدى الجانب الروسي موافقة مبدئية على تزويد العراق بمنظومة إس-400 الحديثة، وهي منظومة دفاع جوي بعيدة المدى تتميز بقدرتها على رصد وتدمير الطائرات المقاتلة، والطائرات المسيّرة، والصواريخ الباليستية التكتيكية، والصواريخ المجنحة.

يمثل هذا التعاون خطوة استراتيجية محورية لعدة أسباب، فهو يعزز القدرة على الردع متعدد المستويات من خلال منظومة إس-400 التي تشكل طبقة دفاعية متقدمة تمنع أي اختراق محتمل للأجواء العراقية، كما يقلل الاعتماد على الأسلحة الغربية إذ بعد تأخر الولايات المتحدة في تزويد العراق بأنظمة باتريوت يصبح الخيار الروسي بديلاً استراتيجياً لتعويض الفجوة الدفاعية. إضافة إلى ذلك، يشمل التعاون جوانب التدريب والصيانة وتطوير بنية تحتية للصيانة والتدريب الفني

لضمان جاهزية مستمرة ومنع تراجع القدرة التشغيلية بسبب نقص الدعم اللوجستي، كما حدث مع مروحيات Mi-17. ويعزز هذا التعاون الردع الإقليمي الذي يؤثر مباشرة في موازين القوى في المنطقة، ويحد من قدرة الدول الإقليمية الأخرى على التدخل أو تنفيذ ضربات جوية ضد العراق. إضافة إلى ذلك، تُظهر المعلومات المتوفرة أن العراق يسعى إلى امتلاك صواريخ أرض-أرض بعيدة المدى لتعزيز قدرتها على حماية سيادتها ومنع أي اعتداء مستقبلي، وهو ما يعكس فهماً استراتيجياً عميقاً لأهمية الدفاع الجوي كجزء من الأمن الوطني الشامل.[8]

غير أن مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع الأمريكية أكد، في أواخر عام 2022، من خلال تقرير أصدره، أن العقوبات المفروضة على روسيا أثرت سلباً في قدرة القوات الجوية العراقية على مكافحة الإرهاب. كما أفادت مجلة فوربس الأمريكية، في تقرير نشرته، بأن المشكلات الناشئة في دورة الصادرات والواردات الروسية نتيجة الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا أثرت سلباً في قدرة العراق على صيانة الطائرات والمعدات العسكرية المصنعة في روسيا. وبحسب التقرير، تأثرت بشكل خاص المروحيات من طراز Mi-17 التابعة للقوات الجوية العراقية بهذا الوضع. وشدّدت المجلة على أن هذه المروحيات تعد من أهم معدات القوات الجوية العراقية، حيث تُستخدم لدعم القوات البرية ونقل الجرحى إلى المستشفيات. وأشار التقرير إلى أن عدم صيانة هذه المروحيات ونقص الدعم اللوجستي

8 . محمد علي، بغداد تسعى لتطوير منظومة الدفاع الجوي لمواجهة تهديدات مستقبلية، العربي الجديد، 1 يناير 2019.

لها أدى إلى تراجع قدرة القوات الجوية العراقية على تنفيذ مهامها بفعالية. وأضاف التقرير أن عدم صيانة هذه المروحيات تسبب في تأخير تنفيذ المهمات الجوية مقارنة بالجدول الزمني المحدد، ما أثر سلباً على أداء القوات. وأوضح التقرير أنه في حال استمرار الحرب في أوكرانيا لفترة أطول، فمن المحتمل أن العراق لن يتمكن من صيانة هذه المروحيات وإصلاحها، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى خروجها من الخدمة قبل موعدها المحدد، وهو ما سيؤثر على أداء القوات العراقية في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي.

ثالثاً: كوريا الجنوبية

فيما يتعلق بالدفاع الجوي، يُعدّ العقد مع كوريا الجنوبية من أبرز الصفقات، حيث أبرم العراق اتفاقاً لشراء منظومة M-SAM II (Cheo-ngung-2) للدفاع الجوي متوسط المدى، بقيمة تُقدَّر بحوالي 2.6 إلى 2.8 مليار دولار. وتتميز هذه المنظومة بقدرتها على التعامل مع الطائرات وبعض التهديدات الصاروخية، ومن المتوقع أن يبدأ تسليمها اعتباراً من عام 2026. وتكمن أهمية هذا العقد في كونه خطوة أساسية نحو بناء دفاع جوي متعدد الطبقات، وتقليل الاعتماد التقليدي على مصادر محددة للتسليح.

تعتمد قدرات الدفاع الجوي العراقي الحالية في معظمها على أنظمة قصيرة المدى، تتركز فاعليتها على الدفاع الجوي الموضعي. غير أن توقيع عقد دفاعي كبير مع كوريا الجنوبية يشير إلى دخول الدفاع الجوي العراقي مرحلة جديدة من التحديث. وبموجب العقد

الموقّع بين العراق وكوريا الجنوبية في سبتمبر 2024، والبالغ قيمته 2.8 مليار دولار، من المقرر تسليم ثماني بطاريات من منظومة الدفاع الجوي الكورية «تشيونغونغ-2» (Cheongung-II) إلى العراق، على أن تبدأ عمليات التسليم عام 2026.

وتُعد هذه المنظومة أول خطوة حقيقية للعراق نحو امتلاك قدرات دفاع جوي تتجاوز نطاق الدفاع الموضعي، إذ لا تقتصر على مواجهة الطائرات المسيّرة، والمقاتلات، والمروحيات، والصواريخ المجنحة، بل تمتلك أيضاً قدرة على التصدي للصواريخ الباليستية التكتيكية قصيرة المدى.

وتتكون كل بطارية عادة من مركز قيادة، ووحدة رادارية مزودة برادار مصفوفة طورية نشطة يعمل في نطاق التردد X، إضافة إلى أربعة إلى ستة قواذف، يحتوي كل قاذف منها عادة على ثمانية صواريخ. وتعتمد الصواريخ خلال المرحلة الأولى من مسارها على التوجيه من الرادار الرئيسي، قبل أن تستخدم راداراً خاصاً بها في المرحلة النهائية للتوجه نحو الهدف. ويبلغ مداها نحو 40 إلى 50 كيلومتراً، مع قدرة اشتباك على ارتفاع يتراوح بين 20 و25 كيلومتراً. ومن أبرز ميزات هذه المنظومة تمتعها بقدرة عالية على مقاومة الحرب الإلكترونية المعادية. وتعتمد قواذف هذه المنظومة على الإطلاق العمودي باستخدام أسلوب «الإطلاق البارد»، حيث يُقذف الصاروخ خارج الحاوية أولاً قبل تشغيل محركه.[9]

9 .«نظرة شاملة على قدرات الدفاع الجوي للجيش العراقي»، ميدل ايست نيوز، 16 ديسمبر 2025.

إلى جانب ذلك، يعمل العراق على توسيع تعاقداته مع دول أخرى مثل فرنسا لتعزيز قدراته الدفاعية، مع التركيز على تطوير الرادارات وزيادة عدد المنظومات وتحقيق تغطية أفضل للمجال الجوي. وقد أقرت الحكومة العراقية بالفعل خططاً لشراء أنظمة إضافية، في إطار السعي إلى إنشاء شبكة دفاع جوي متكاملة قادرة على الاستجابة لمختلف التهديدات. أما في مجال القوة الجوية، فقد ركّز العراق على تطوير أسطوله الجوي بشكل تدريجي. ورغم أن القدرات الحالية تُعدّ مقبولة إلى حد ما، إلا أن هناك توجهاً نحو زيادة التنوع في الطائرات وتوسيع الإمكانيات المستقبلية. فلا يزال أمام العراق طريق طويل لبناء شبكة دفاع جوي متكاملة وواسعة تغطي كامل أراضيه، غير أن صفقات الشراء الأخيرة تشير بوضوح إلى أن بغداد تمضي قدماً بخطوات ثابتة نحو إنشاء مظلة دفاع جوي مستقلة خاصة بها.

التوصيات السياساتية

أولاً. التدريب والموارد البشرية: يعد العامل البشري الأساس الحقيقي لأي قوة جوية أو منظومة دفاع جوي، فدون كوادر مدربة تدريباً عالياً لا يمكن لأي تقنية متقدمة أن تُحقق فاعليتها. لا يقتصر التدريب على الجوانب التقنية فحسب، بل يشمل أيضاً تنمية القدرة على اتخاذ القرار تحت الضغط والتعامل مع مواقف معقدة ومتغيرة بسرعة. كما أن تنفيذ تدريبات مشتركة بين الوحدات المختلفة يعزز من مستوى التنسيق، فيما يضمن التحديث المستمر للمعرفة مواكبة التطور السريع في التكنولوجيا العسكرية.

ثانياً. الصيانة والدعم الفني: الصيانة الفعالة حجر الأساس في الحفاظ على جاهزية المعدات. كثير من الأنظمة قد تصبح غير فعالة بسبب ضعف الصيانة أو نقص قطع الغيار. تعتمد الجيوش الناجحة على أنظمة صيانة وقائية تهدف إلى منع الأعطال قبل وقوعها، إضافة إلى بناء سلاسل إمداد قوية وتأهيل كوادر فنية على مستوى عالٍ. إن وجود بنية تحتية قوية للصيانة يضمن استمرارية العمل ويزيد من العمر التشغيلي للمعدات.

ثالثاً. تكامل الأنظمة: في الحروب الحديثة، القوة ليست في كل نظام على حدة، بل في مدى تكامله مع بقية الأنظمة. يتيح التكامل الفعّال تبادل المعلومات بسرعة بين الرادارات ومراكز القيادة ومنظومات الدفاع، مما يخلق صورة موحدة ودقيقة لساحة العمليات. هذا التكامل يقلل من الأخطاء ويزيد من سرعة الاستجابة، وهو أساس لما يُعرف

بالعمليات المعتمدة على الشبكات.

رابعاً. التنوع وبناء الدفاع متعدد الطبقات: تعتمد فاعلية الدفاع الجوي على وجود طبقات حماية متعددة تغطي مدىً مختلفاً من التهديدات. تبدأ هذه الطبقات بالمدى البعيد للكشف المبكر، ثم المدى المتوسط للتعامل مع الأهداف في المنتصف، وأخيراً المدى القريب لحماية المواقع الحيوية. يضمن هذا النهج تعدد فرص التصدي للتهديدات حتى في حال فشل إحدى الطبقات.

خامساً. التكنولوجيا والمعلومات: تلعب المعلومات دوراً حاسماً في تحقيق التفوق، فإمكانية اكتشاف التهديدات مبكراً وتحليلها بدقة تمنح صانع القرار أفضلية واضحة. تشمل هذه الجوانب أنظمة الإنذار المبكر والطائرات بدون طيار لأغراض الاستطلاع، إضافة إلى تحليل البيانات لتحسين الوعي بالموقف. إن التفوق المعلوماتي غالباً ما يكون العامل الحاسم في نجاح العمليات.

سادساً. التعاون الدولي: يشكل التعاون مع الدول الأخرى وسيلة مهمة لتطوير القدرات، سواء من خلال التدريب المشترك أو تبادل الخبرات أو الحصول على دعم تقني. يساعد هذا التعاون في تسريع عملية التطوير وتقليل التحديات، كما يساهم في تنويع مصادر المعرفة والتكنولوجيا. ومع ذلك، يبقى هذا الجانب مرتبطاً بالاعتبارات السياسية والاستراتيجية التي تحكم طبيعة العلاقات بين الدول، فعلى السياسات أن توازن بين الفوائد والأطر القانونية والالتزامات الدولية.

الخاتمة

احتل العراق، بموقعه الجغرافي وفي الاستراتيجيات الدولية الكبرى، وبسبب بنيته الاقتصادية، مكانة بارزة بين دول المنطقة. فموقعه الجغرافي، كحلقة وصل بين الشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية ووسط آسيا، يمنحه أهمية استثنائية في التحكم بمسارات الطاقة والملاحة، وكذلك في نفوذ القوى الكبرى والإقليمية. كما أن امتلاكه احتياطيات ضخمة من النفط والموارد الطبيعية الأخرى يعزز مكانته الاقتصادية والاستراتيجية، ويجعله طرفاً محورياً في أي معادلات سياسية وأمنية إقليمية. وعلى الصعيد العسكري، يشير موقع العراق إلى أهميته في نظرية السيطرة على المناطق الحرجة والممرات الاستراتيجية، ما يجعله عنصراً حيوياً في أي خطط للتحكم بالمجال الجوي والبحري والبري في المنطقة. ولهذا السبب، تُعدّ القوة الجوية العراقية، ليس فقط أداة للدفاع الوطني، بل أيضاً عنصراً محورياً في الحفاظ على توازن القوى الإقليمية ومنع التهديدات العابرة للحدود.

تحتلّ القوة الجوية موقعاً محورياً في نظريات الأمن القومي المعاصرة، بوصفها أحد المرتكزات الأساسية للردع، وحماية السيادة الوطنية، وإدارة التهديدات الأمنية الحديثة. وتزداد أهمية هذا الدور في حالة الدول الواقعة ضمن بيئات جيوسياسية معقدة ومتداخلة، تتسم بتعدد الفواعل وتنافس القوى الإقليمية والدولية، كما هو الحال بالنسبة للعراق.

وانطلاقاً من نظرية «السيطرة على المجال الجوي باعتبارها شرطاً لازماً للسيادة الفعلية»، فإن الدولة التي تعجز عن مراقبة مجالها الجوي والدفاع عنه والاستجابة السريعة لأي تهديد داخله، تكون قد فقدت عملياً أحد أبعاد سيادتها الوطنية. وفي السياق العراقي، أسهم تراجع القدرات الجوية بعد عام 2003، والاعتماد البنيوي على التحالفات الخارجية في حماية الأجواء، في تكريس فجوة استراتيجية مستدامة على مستوى الأمن الوطني.

ومن منظور نظرية الردع، لا تُعدّ القوة الجوية مجرد أداة قتالية تُستخدم في زمن الحرب، بل تمثل عنصراً وقائياً فاعلاً يهدف إلى منع نشوب الصراعات من الأساس. فالعراق، في ظل امتلاكه حدوداً برية وجوية واسعة، ومجاورته لدول تمتلك قدرات جوية متقدمة، فضلاً عن نشاط فواعل مسلحة من غير الدول، يحتاج إلى قوة جوية قادرة على تحقيق «ردع حدّي فعّال». ويُقصد بذلك ردع يجعل أي خرق للمجال الجوي العراقي، سواء عبر الطائرات المقاتلة أو الطائرات المسيّرة أو العمليات العابرة للحدود، عالي الكلفة وغير مضمون النتائج. إن غياب هذه القدرة أسهم في تحويل المجال الجوي العراقي إلى ساحة عمليات مفتوحة، وأخلّ بالتوازن الأمني الإقليمي على نحو يضر بالمصالح الوطنية العراقية.

وفي إطار نظرية الأمن الإقليمي، فإن تعزيز القوة الجوية العراقية لا يمثل مطلباً سيادياً داخلياً فحسب، بل يشكّل عاملاً مساهماً في استقرار الإقليم ككل. فامتلاك العراق لقدرة جوية فعّالة يتيح له أداء دور الدولة الحاجز النشطة، القادرة على ضبط مجالها الجوي ومنع

انتقال الأزمات والصراعات بالوكالة، والحد من أنماط التدخل غير المباشر. ويسهم ذلك في تقليص هامش التدخل الخارجي، وتعزيز القدرة التفاوضية للعراق، وتحويله من ساحة تنافس إقليمي إلى فاعل متوازن في معادلات الأمن الإقليمي.

ووفقاً لنظرية تحوّل التهديدات، فإن طبيعة المخاطر الأمنية المعاصرة لم تعد محصورة في الحروب التقليدية، بل انتقلت إلى أنماط أكثر تعقيداً، تشمل التهديدات الذكية، والطائرات غير المأهولة، والهجمات السيبرانية، والضربات الدقيقة بعيدة المدى. وبناءً عليه، فإن تطوير القوة الجوية العراقية ينبغي ألا يقتصر على اقتناء منصات قتالية حديثة، بل يتطلب تبني مقاربة شاملة تشمل إنشاء منظومات دفاع جوي متكاملة، وتطوير قدرات الإنذار المبكر، وتعزيز إمكانات مكافحة الطائرات المسيّرة، وبناء نظم قيادة وسيطرة متقدمة، إلى جانب الاستثمار في التدريب ونقل التكنولوجيا وتوطين المعرفة الفنية. ومن دون هذا الإطار الشامل، ستظل جهود التحديث محدودة الأثر، ذات طابع شكلي يفتقر إلى القيمة الاستراتيجية الحقيقية.

وفي المحصلة، تقوم نظرية أهمية القوة الجوية العراقية على فرضية مركزية مفادها أن تحقيق الأمن البري والاستقرار الداخلي لا يمكن أن يتم بمعزل عن سيطرة جوية فعّالة ومستدامة. إن إعادة بناء وتعزيز القوة الجوية العراقية لا تمثل خياراً ترفيهياً أو توجهاً هجومياً، بل تشكّل شرطاً بنيوياً لتثبيت السيادة الوطنية، وتقليص الاعتماد الأمني على الخارج، وضمان أمن مستدام في واحدة من أكثر البيئات الجيوسياسية حساسية وتعقيداً في الشرق الأوسط.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org